لتسهيل مهام عملهما البرلماني

الأمانة العامة لمجلس الأمة تعقد لقاء تنويريا للنائبين الجديدين

الأمناء العامون يقدمون شرحاً للنائب عبد الله الكندري آلية العمل في الأمانة

علام الكندري يشرح للنائب بدر الملا نظام التصويت الآلي في القاعة

أقامت الأمانة العامة لمجلس الأمة أمس لقاء تنويريا للنائبين الفائزين في الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة (2019) د. بدر الملا وعبد الله الكندري.

وتم خلال اللقاء التنويري شرح آلية العمل في الأمانة وجميع قطاعاتها الإدارية بحضور الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري وعدد من الأمناء العامين المساعدين.

ورحب الأمين العام علام الكندري خلال اللقاء بالعضوين الجديدين وهنأهما بالفوز في الانتخابات التكميلية عن الدائرتين الثانية والثالثة ونيل ثقة الناخبين.

وقدم الأمناء العامون المساعدون للنائبين الجديدين شرحا تفصيليا عن كل قطاع من قطاعات الأمانة وطبيعة عملها وما تقدمه للأعضاء من خدمات لتسهيل مهام عملهم البرلماني، فضلا عن شرح آلية تقديم الاسئلة البرلمانية والاقتراحات بقوانين وغيرها من الأدوات الدستورية للنائب.

وتلى اللقاء التنويري جولة للنائبين الملا والكندري في قاعة عبد الله السالم للتعرف على نظام التصويت الآلي في القاعة، كما شملت الجولة استراحة الاعضاء والمركز الإعلامي في مجلس الأمة.

يذكر أن انتخابات تكميلية قد أجريت السبت الماضي لشغل المقعدين الشاغرين في مجلس الأمة عن الدائرتين الثانية والثالثة، وأسفرت نتائجها عن فوز عبدالله الكندري بمقعد الدائرة الثانية، ود. بدر الملا بمقعد الدائرة الثالثة، ويستعد النائبان لأداء اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة في جلسة اليوم.

قدم سؤالاً برلمانياً إلى وزير الداخلية عن مدى جاهزية الطرق المؤدية لجامعة الشدادية لاستقبال الطلبة

الدلال: مستمر في متابعة الإجراءات الحكومية لتطوير التعليم

محمد الدلال

جدد النائب محمد الدلال تعهده بمتابعة عدد من الأولويات التي تهم المواطنين وفي مقدمتها الملف التعليمي معربًا عن أمله في أن تتم ترجمة توجيهات سمو الأمير في ما يتعلق بتطوير التعليم.

وقال الدلال في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه تقدم بتصور لتطوير التعليم تم اعتماده في مجلس الأمة وكان هناك التزام من قبل الحكومة ووزارة التعليم العالي بتقديم تقرير في الأول من شهر مايو المقبل وتقرير آخر في الأول من نوفمبر المقبل.

ولفت إلى أن صاحب السمو أمير البلاد أبرز أهمية نهوض التعليم والنهوض به، وبناء عليه هناك توجه على مستوى القيادة العليا والبرلمان ومن المفترض أن تواكب الحكومة هذه التوجهات.

وأوضح الدلال أن هناك بعض الجهود بذلت ومنها صدور اللائحة التنفيذية لاعتماد الشهادات تتضمن ضوابط لعدم تكرار جريمة تزوير الشهادات، مؤكدًا أن هناك جوانب لم تظهر للنور ومنها ما يتعلق بالمركز الوطني لتطوير التعليم.

وقال إن الحكومة التزمت بأن تقدم مشروع قانون في شأن المركز الوطني لتطوير التعليم ليكون الجهة الرقابية المختصة بتطوير التعليم ويحظى بشيء من الاستقلالية، مؤكدًا استعداد النواب للتقدم بمثل هذا المشروع حال لم تكن الحكومة قادرة على تقديمه".

ودعا الدلال وزير التربية ووزير التعليم العالي بأن يطلع الشعب بين وقت وآخر على الخطوات التي اتخذها لتطوير التعليم، مؤكدًا أن ذلك سيكون إنجازًا للبلد والحكومة ومجلس الأمة الذي يعتبر التعليم أولوية بالنسبة له.

من ناحية أخرى قال الدلال إنه تقدم بسؤال برلماني إلى وزير الداخلية عن مدى جاهزية الطرق المؤدية لجامعة الشدادية لاستقبال آلاف الطلبة الذين سينتقلون من الجامعات الأخرى.

وأشار إلى أن الطريقين الدائريين الخامس والسادس سيغلقان تمامًا إذا لم يتم توفير الطرق المناسبة لوصول الطلبة لجامعة الشدادية، مبينًا ضرورة دراسة البعد اللوجستي والإداري بالتفصيل.

وأعرب الدلال عن أمله في أن يكون هناك توضيح من وزارة الداخلية بهذا الخصوص، محذرًا من أن عدم الرد على مثل تلك المسائل وتوضيحها تضطر النائب أن يضع الوزير المختص في إطار المساءلة. وعلى صعيد آخر، تناول الدلال الحكم القضائي مؤخرًا باعتبار التجمهر أو المشاركة به جريمة مخلة بالشرف والأمانة تمنع الأشخاص من الترشح للانتخابات، مشددًا على ضرورة استعجال لجنة الداخلية والدفاع نظر الاقتراحات التي ستقدم لها بخصوص تحديد الجرائم المخلة بالشرف والأمانة.

وبين أن الجرائم المخلة بالشرف والأمانة يجب أن تنحصر بالمساس بالذات الإلهية والأنبياء والصحابة وأمهات المؤمنين والذات الأميرية واختلاس الأموال والاستيلاء عليها والخطف وشهادة الزور وجرائم الاتجار بالمخدرات والخمور والتجسس على أمن الدولة والتخابر مع العدو والتحريض على الفسق والفجور والدعارة والقمار وحيازة الأسلحة بهدف الإضرار بالدولة والأمن العام وسلامة المواطنين.

وأكد أنه خلاف هذه القضايا لا يمكن أن تكون الجرائم مبررًا لحرمان المواطن أو المواطنة من ممارسة حقه الانتخابي، مشيرًا إلى أن التوسع في الاجتهاد القضائي لتفسير الجرائم قد يوصل إلى تقييد الحريات.

من جانب آخر أكد الدلال أن الطلب المقدم بمبادرة من النائب أسامة الشاهين لعقد جلسة خاصة لمناقشة مشكلة التوظيف جاء في محله وفي التوقيت المناسب.

وافق على توسعة مسجد بمنطقة «مبارك الكبير»

المجلس البلدي يرفض تحويل قطعة بمنطقة خيطان من سكن خاص إلى استثماري

جانب من جلسة المجلس البلدي

رفض المجلس البلدي الكويتي في جلسته الاعتيادية أمس برئاسة أسامة العتيبي طلبا لتحويل القطعة الخامسة بمنطقة خيطان من سكن خاص إلى استثماري.

ووافق المجلس خلال الجلسة على طلبات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتوسعة مسجد بالقطعة الرابعة بمنطقة (مبارك الكبير) إضافة لتخصيص موقع مسجد وموقف سيارات بمنطقة (عبدالله المبارك) مقابل القطعة التاسعة وتخصيص موقع مسجد وموقف للسيارات ومنطقة خدمات بمنطقة الوفرة الزراعية. كما وافق على طلب وزارة الكهرباء والماء إضافة طابقين (ثالث ورابع) لمبنى تدريب موظفي الوزارة البالغ مساحته 13000 متر مربع ضمن موقعها الكائن بمنطقة (صبحان) كما وافق على طلبها تخصيص مسار مياه لتوفير التغذية بالمياه لقطاعي (a4 و a5) بمدينة (صباح الأحمد) البحرة. ووافق المجلس كذلك على طلب وزارة الأشغال العامة تخصيص مسار مقترح مياه رباعية المعالجة بصفة مؤقتة ضمن الساحة المحصورة بين الطريق الدائري السادس والحدود الشمالية لمدينة (صباح السالم) الجامعية في منطقة الشدادية تنفيذا للعقد وإنشاء حزمة اعمال مواقف السيارات العلوية والملاجئ العامة (الجزء الغربي) لمشروع المدينة الجامعية.

وأحال للجهاز التنفيذي كتاب محافظ (مبارك الكبير) السابق الفريق أول احمد الرجيب بشأن الموافقة على تغيير مسمى منطقة (أبو فطيرة الحرفية) إلى منطقة (أسواق القرين) لمزيد من الدراسة.

أوصت بعدم صرف الأجور والمكافآت من ميزانية الزكاة

«الميزانيات» تتحفظ على الأداء الاستثماري لبيت الزكاة

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي بحضور وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية مشروع ميزانية بيت الزكاة للسنة المالية الجديدة 2019/2020 وحسابه الختامي للسنة المالية المنتهية 2017/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد إن اللجنة استعرضت في الاجتماع ما يعانيه بيت الزكاة من ضعف في الرقابة الداخلية بشأن عملية التعاقد والدورة المستندية لها.

وبين أن ملاحظات الجهات الرقابية في هذا الجانب أكدت ضرورة وضع السياسات الإدارية الكفيلة بالتحقق من سلامة سير أعمال العقود ومدى استحقاقها لأي غرامات إن وجدت عن الإخلال بالشروط التعاقدية.

وأشار إلى أن هناك ضرورة أيضا لتفعيل دور مكتب التفتيش والتدقيق في بيت الزكاة بحيث تشمل رقابته الجوانب الإدارية والمالية وتغطية استثمارات البيت وأعمال مكتب القاهرة التابع لبيت الزكاة وذلك لارتفاع نسبة المخاطر في أعماله وفق ما أورده ديوان المحاسبة من ملاحظات.

وأضاف عبد الصمد أن اللجنة طالبت بسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أوجه القصور في العمليات الاستثمارية للبيت حتى لا تتعرض أموال المتبرعين للضرر مشيرًا إلى أن اللجنة سبق أن تحفظت على الأداء الاستثماري بشكل عام من واقع تقرير ديوان المحاسبة.

ولفت إلى أهمية أن تقتصر هذه الاستثمارات على الاستثمارات ذات المخاطر المنخفضة والقابلة للتخارج السريع دون تحقيق خسائر، وصرف الفوائض الناتجة من معونة الدولة على وجه الخصوص للمستحقين بدلا من استثمارها خاصة وأن الاستثمار ليس من أهداف المعونة، وسبق أن بينت اللجنة هذا الأمر مرارًا.

كما أكدت اللجنة الالتزام بتوصيتها بعدم صرف أي أجور أو مكافآت لموظفي البيت من ميزانية الزكاة والخيرات وأن يقتصر الصرف لهم من الميزانية العامة للبيت، وسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو إقرار اللوائح والضوابط اللازمة من ديوان الخدمة المدنية لضبط عملية الصرف على تلك المكافآت بالتوافق مع التحفظات الواردة في الميزانية واشتراطات الجهات الرقابية.

الطبطبائي يطالب الوزير العفاسي بإجراءات رادعة ضد من يثبت تورطه بتجاوزات مالية في هيئة شؤون القصر

عمر الطبطبائي

قال النائب عمر الطبطبائي إن هناك شبهات تجاوز في استثمارات هيئة شؤون القصر مطالبًا وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة فهد العفاسي بالانتصار للحق ومحاسبة من يعتدي على المال العام، حتى لا يعرض نفسه للمساءلة السياسية عن هذا الملف.

وأوضح الطبطبائي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن الشبهات تحوم حول بعض الشركات التي ترتبط بهيئة القصر وأموال الأيتام، مؤكدًا عدم وضوح الرؤية حيال هذا الموضوع رغم تشكيل الوزير المعني بالقضية لجنة تحقيق.

وبين أنه أبلغ هيئة شؤون القصر قبل ثلاثة أشهر بشبهات اختلاسات من أموال الأيتام بمبلغ يقدر بـ12 مليون دينار عن طريق إحدى الشركات التابعة لشؤون القصر.

وأضاف أنه بعد أن أبلغ الهيئة ظهرت شبهة قضية اختلاس أخرى، مطالبًا بإيقاف كل مسؤول يثبت أنه على دراية بهذا الموضوع ويلتزم الصمت وإحالته للنيابة وأن مسؤولية الوزير العفاسي كبيرة تجاه هذا الملف.

وأكد الطبطبائي عدم وجود دراسات للهيئة قبل شراء شركات عقارية بالخارج، ما أدى إلى تم تبديد وبيع عقارات الأيتام المدرة، مشيرًا إلى أن أكثر من 80 % من هذه العقارات المدرة للأرباح تم بيعها طبقا لأحدث ميزانية.

ورأى أن هذا ما أدى إلى انخفاض إيرادات الهيئة، متسائلا لماذا تباع العقارات المدرة للأرباح؟ ومن أين يتم الحصول على أموال الهيئة؟ وهل هذه أموال القائمين على الهيئة أم أموال القصر؟

وكشف الطبطبائي أنه بعد فحص الأوراق المتعلقة بالهيئة وجد أن هناك مبلغ 7 ملايين دينار غير محصلة لدى أطراف ذات صلة وسط صمت القائمين على الهيئة وعدم التحرك لتحصيل هذا المبلغ.

وأشار إلى أن من تحوم حولهم شبهات يبحثون عن الشركات التابعة للهيئة التي تحوي أموالا ويدخلون بها ثم يؤسسون شركات عقارية وهمية في لندن لشراء هذه العقارات التي تدر أموالا للهيئة.

وأضاف أن إحالة المسؤول الأول عن هذا الموضوع في شؤون القصر إلى التحقيق ليست كافية، مطالبًا بإيقافه عن العمل وإحالته للنيابة إذا ثبتت إدانته.

ومن جهة أخرى قال الطبطبائي إن انتظار أبنائنا وإخواننا خريجي الجامعة للحصول على وظائف وكذلك تعيينهم في جهات بعيدة كل البعد عن تخصصاتهم يعد أمرًا غير مبرر.

وأشار في هذا الصدد إلى خريجي هندسة النفط الذين نظموا قبل أيام اعتصامًا لعدم تعيينهم، مستغربًا كيف لطالب يدرس تخصصًا لمدة أربع سنوات ولا يقبل في الجهة الوحيدة لهذا التخصص.

وأكد أن مسؤولية الحكومة كبيرة تجاه ذلك الأمر، موضحًا أنه تقدم بطلب جلسة خاصة لوضع حل جذري لهذا الموضوع فهناك شباب يريدون الزواج ولا يستطيعون وأن هناك فهمًا خاطئًا للتوظيف فهو ليس تكديس الخريجين بالوزارات.